



ياسادة ياكريم  
تويتر @allmashari  
a.almeshar2@hotmail.com  
عبد المحسن محمد المشاري

## الديموقراطية.. وقلق المواطنين

● المشعل الأساسي للخوف الكامن في كل النفوس بالساحة المحلية حالياً هو الحيرة مع عدم وضوح الرؤية وعدم ظهور برامج فعلية واضحة لكل نائب في مجلس الأمة بعدما صار الطريق مفتوحاً أمام الجميع لتدخل لعبة السياسة ومع الانخفاض الواضح في الحالة الاقتصادية وتأخر أغلب المسجلين في صندوق المعسرین، كما أن شروطه الغريبة تضاعف الخوف في النفوس والقلوب، فما من شخص يتحدث إليه إلا ويخبرك بأنه خائف من بعض النواب بسبب القضايا التي يتبونها.

● الكويت كيانها الخالد وهي أعظم ما في هذا الوجود ولن نترك الضالين يمارسون عبثهم الذي في خارطتها مهما كان الثمن علينا وعلى كل ما نملك بأهظاً ومكلفاً وثميناً. صاحب السمو الأمير لك منا كل ما تتمناه من سند وعزوة وتضحية وفداء، فأنت الوالد والعود والرمز الشامخ في قلوبنا ووجداننا وكل نبض حياة تدب في أجسادنا تناديك يا كبيرنا، الكويت تزهو في عهدك الميمون بالحرية وأمجاد الديموقراطية وستبقى كذلك ما دمت سموك المرجعية في القرار الحاسم لكل قضايانا ذات المصير الوطني المشترك.. أنا مع الزميل الذي كتب هذه الأسطر، لأن الحقيقة إن الكويت تمر بظروف قاسية لأن هناك أكثر من مخطط يعمل بهمة ويمول بسخاء من أجل إثارة الفوضى والفتنة وعدم الاستقرار، لذا لنكن يا شعب الكويت بدا واحدة.

● يخفى من يظن أن انتقاد تيار الإسلام السياسي انتقاد للدين إنما هو انتقاد لمنطق سياسي في التفكير سواء كان أصحابه سنة أو شيعية، وهناك فارق كبير بين أن تفكر وتختار فكراً سياسياً معيناً تشعر أنه أفضل وتعرف أن احتمال الخطأ وقصور التفكير وارد جداً وبين أن تختار فكراً سياسياً معيناً وتؤمن بأنه الحق الذي لا يأتيه الباطل، في الإيمان الديني، لك أن تعتقد ما تشاء وتؤمن بأنه الحق، لكن في السياسة البشرية لا تملك أكثر من الاعتقاد بأنك اجتهدت قدر طاقتك البشرية، وأنا أنتقد التيارات التي تخلط الدين بالسياسة.

## نظرة ثاقبة

althekher@windowslive.com  
إبتسام محمد العون

## لا تلمني.. فأنت عنيف!

الأسرة هي الحضن الدافئ والملاذ الآمن وهي أخطر مؤسسة تربية في المجتمع على اعتبار أنها المنشأ الأول لتعليم النشء القيم ومبادئ الحياة، وكلما تكونت الأسرة على أرضية صلبة من الحب والتفاهم كانت العلاقات وطيدة والأسرة متماسكة وبالتالي ينعم المجتمع بأسر مستقرة وأفراد صالحين أصحاء نفسياً وجسدياً. ومن المعاول التي تهدم الأسرة وتهز أركانها، العنف فالعنف ظاهرة قديمة بقدم المجتمعات الإنسانية فالإنسان يرتبط بروابط اجتماعية في الوسط الذي يعيش فيه فيؤثر ويتأثر به إلا أن مظاهره وأشكاله تطورت وتنوع بأنواع جديدة، وتزايدت ظاهرة العنف وانتشارها في العالم أصبح أمراً مثيراً للدهشة على المستوى المحلي والعالمي.

والعنف الأسري - حسبما تعرفه منظمة الصحة العالمية - هو «كل سلوك يصدر في إطار علاقة حميمة ويسبب أضراراً أو آلاماً جسدية أو نفسية أو جنسية لأطراف تلك العلاقة»، ويتصور البعض أن العنف الأسري محصور في الضرب والمشاجرات ولكن هناك أشكال كثيرة فالشكل الأول هو العنف الجسدي كالضرب والحرق والخنق وتشغيل الأطفال في أعمال لا تتفق مع قدراتهم وغيرها وهناك التعنيف بالكلام كالصراخ والسب ومناداة الضحية بالفاظ مبتذلة والتهديد والتقليل من إنجازات الضحية وهناك العنف النفسي كعزل الضحية عن المجتمع والاعتذار بأعداء واهية لإنهاء العنف وكذلك إهمال احتياجات الضحية ومراقبة المكالمات الهاتفية ووسائل الاتصال الاجتماعية والسخرية واللوم، ولا يفوتنا استغلال الموارد والثروات كفتح حساب باسم الشخص والتصرف فيه دون علمه وتحطيم ممتلكات الغير أو استخدام السيارة دون إذنه وتزويج القاصرات، والنموذج الأخير هو الاستغلال الجنسي وهو الاتصال الجنسي الإجباري وباستخدام القوة بين البالغ والطفل، وللعنف أسباب عديدة منها الضغوط النفسية والإجباطات في الحياة اليومية نتيجة للحياة العصرية وتعرض الفرد للعنف خلال تنشئته الاجتماعية وتعاطي الكحول والمخدرات والأمراض النفسية والاجتماعية واضطراب العلاقة بين الزوجين والفقر وضعف الوازع الديني إلى جانب العادات والتقاليد التي تتطلب من الرجل قيادة أسرته بالقوة وذلك يعتبر من الرجولة إلى جانب العنف المنتشر في وسائل الاعلام والألعاب الإلكترونية. وللعنف الأسري آثار ومظاهر ومنها التفكك الأسري والمجتمعي وقتل الإحساس بالأمان ونشأة الأمراض النفسية والسلوك الإجرامي والتأخر الدراسي وغيرها من المظاهر.

ولذلك لا بد أن ينشط المجتمع في توعية الرجل بحسن التعامل مع المرأة والأسرة كمهارة مثل مهارة الإنصات والقيادة وذلك عن طريق المحاضرات والدورات وتعزيز الوازع الديني وإظهار الجانب المشرق للدين الإسلامي بتكريمه للمرأة وصيانتها للأسرة ولأبد من توعية المرأة والأبناء بحقوقهم وواجباتهم حسب الشرع والقانون وتقديم الاستشارات النفسية والاجتماعية للأسر المنفشي بها العنف، وهناك علاجات كثيرة يطول الحديث فيها. وفي الختام، أيها الرجل أدعوك إلى حسن معاملتي وللمودة والاحترام فهي عندي أغلى من كنوز الأرض فالحياة بيننا شراكة ومناصفة، فلا حياة بدون المرأة فهي الأم والزوجة والأخت والبنات فارق بي ولكن خير شريك لي في هذه الحياة.



علي القلاف  
a\_alqallaf\_75@hotmail.com

## الأصل أن يثبت العقل لأن يطير!

يا ترى ما هو المخرج الذي قد يساعدنا كمجتمع في تجاوز حالة التمرس الطائفي والفئوي التي نعاني منها اشد المعاناة حالياً، خصوصاً بعدما أصبحت تكلفة الخروج من هذا المازق الاجتماعي الصعب عالية إلى الدرجة التي تستوجب منا جميعاً البعد مؤقتاً عن دائرة المألوف في إيجاد الحلول ذلك إن كنا فعلاً نريد الخروج بأقل الخسائر، ولا اخفي على القارئ الكريم أنني في كل مرة أجد أن مساحة الحلول تضيق مع تزايد الدور الذي يمارسه بعض نواب الإثارة من الفريقين وبعض «البشوت» إضافة للسوبر ستارز من أدعاء الفتن مغردين كانوا أو كتاباً أو حتى ولاشيء، لذلك لست اكتشف العجلة إن قلت إن المخرج الوحيد الذي قد يوفر لنا عبوراً آمناً إلى بوابة التفاهات الحقيقية بين المكونات الاجتماعية المختلفة هو ان نعيد صياغة فكرة الحوار الوطني بحيث يقوم على أساس مشاركة تلك المكونات (العاقلة والمتزنة) على اختلافها واختلافاتها كأطراف رئيسية للحوار وعلى قاعدة ملزمة وهي ان



عادل عبدالله المطيري  
almutairidel@hotmail.com

## عادل عبدالله المطيري

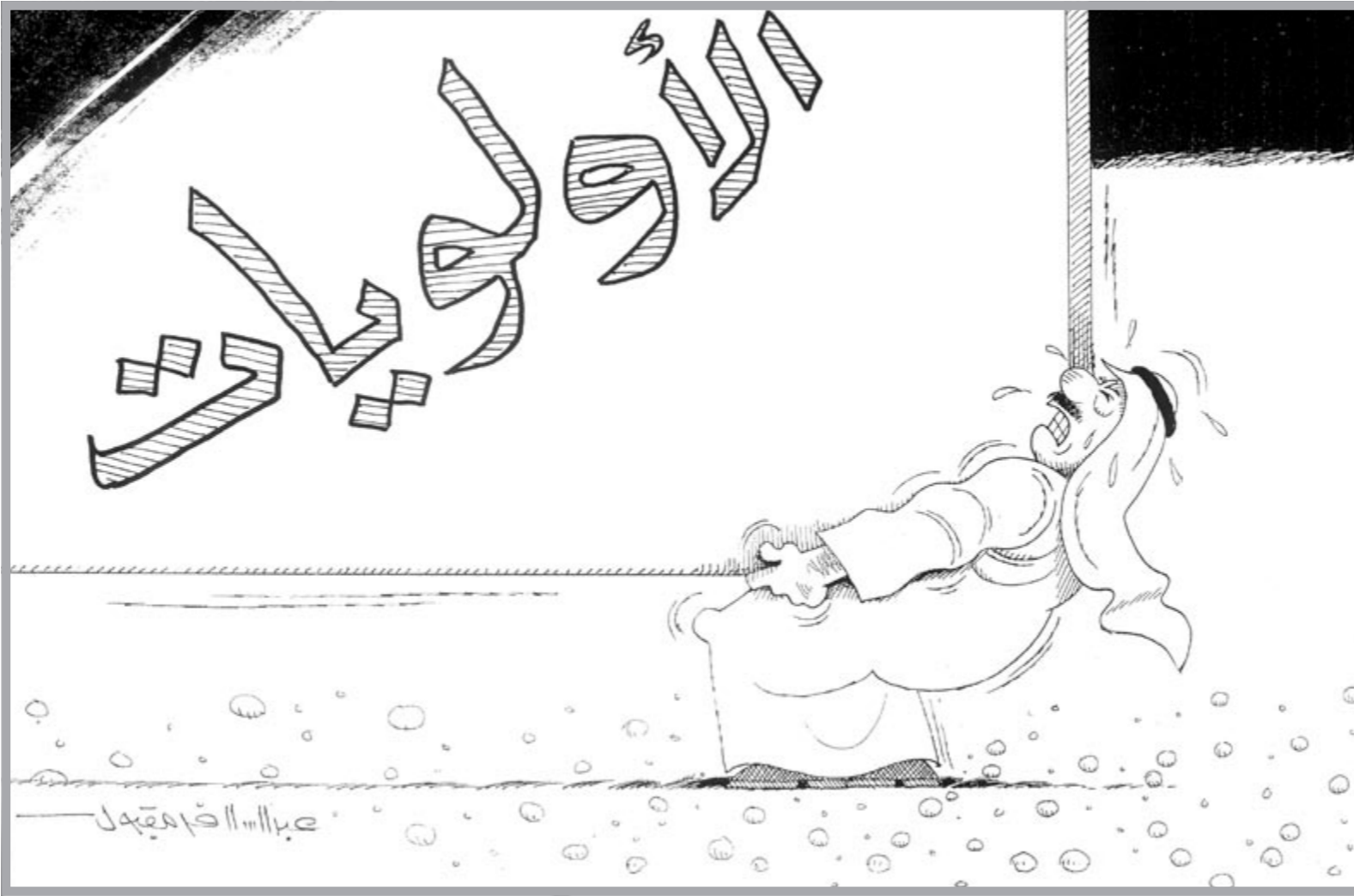
عندما أطلق خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مبادرته الخليجية للانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، بلا شك انها عبرت عن طموحات الشعوب الخليجية وتطلعاتها، كما أن مبادرة الاتحاد ضرورة تفرضها وحدة المكون الاجتماعي والاقتصادي المشترك، وكذلك التحدي الأمني والاستراتيجي الموحد، فنحن في إقليم جغرافي ملتقى ومحاطون بدول إقليمية كبرى نسبية تهدد استقرار المنطقة ككل. من الممكن أن تنجح فكرة الاتحاد الخليجي اذا لم نستنسخ تجارب الآخرين في الاتحاد، وابتكرنا نظامنا الاتحادي الخاص بنا، والذي يفى

يكون الجزء الأهم من هذا الحوار بعيداً عن دور النخب التقليدية اياً كان تصنيفها، والسبب في ذلك ان تلك النخب ومع احترامنا لتاريخها أو سماحتها أو حتى وجهتها لن تستطيع ان تتخلص من الأسلوب الكلاسيكي في حواراتها والذي يركز على الطابع التخريبي إما اعتماداً على ارثها التاريخي أو معتقدها الديني أو دورها الوطني في مراحل سياسية سابقة، إضافة إلى ان تلك النخب لن تستطيع ان تسقط من اعتباراتها مفهوم «الغنمية التاريخية» الذي ستعتمد عليه لاحقاً في تأصيل دورها التاريخي والنخبوي في حل المشكلات الوطنية وهذا لا يلغي طبيعة الحال دورها الوطني والحقيقي ولا ينقص من شأنها والذي لا ينكره احد ولكن ذاك زمان وهذا زمان ووفقاً للظروف الحالية فانه من المستبعد ان تكون تلك النخب قادرة على صياغة حلول واقعية وعملية كالتي قدمتها في مؤتمر جدة إبان الغزو العراقي على سبيل المثال فالذي حققته تلك النخب من انجاز كان عامل الوضوح والهدف المشترك حاضراً فيه بقوة ولا يحتاج

لتشخيص متعمق أو حوارات مطولة فالأمر لم يكن يحتاج إلى النظر من زوايا معقدة كذلك القائمة حالياً فلم يكن القبلي يرى إن الشيعي يأخذ أكثر مما يستحق ولم يكن الشيعي يعتقد ان القبلي سيتمدد على حسابه ولم يكن الحضري يشعر بأنه ضحية بيت العز وانه الخاسر الأكبر، ولم تكن نظرة البعض الكبير ان كل هؤلاء «فقع» صناعي صنعته الدولة، إنما كان الجميع ينظر إلى الدولة كحاضنة للجميع ولأبد ان تسترد «بشيمة ولا بجيمة».

لذلك لا خيار لدينا الآن إن كنا نريد ان نتحرر من الأفكار والقناعات التي عزتنا مؤخراً إلا المواجهة وسماع الآخر. وإذا كان البعض منا متخوفاً من حوار يكثر فيه القذف والسب وتطير فيه العقل (جمع عقال) فلنقدم إلى هذا الحوار أفضل ما لدينا من شباب يقدر حجم المسؤولية ويعرف انه الطريق الصحيح الذي يخلق نخبة جديدة واعية وقادرة على ان تحصن مجتمعها مستقبلاً من هذه الأفة الاجتماعية. والله الحافظ.

بحاجاتنا، فنحن بحاجة الى نظام اتحادي في الدفاع (قيادة مركزية واركان حرب مشتركة) فلقد ولي زمان الجيوش الصغيرة في ظل التحديات الكبيرة، وفي الخارجية بحاجة الى (منسق للسياسية الخارجية) فلقد أثبتت السياسة الخارجية الموحدة لمجلس التعاون والداعمة لقضايا الشعوب العربية وقضايا الربيع العربي والتي تزعمت فيها الدبلوماسية العربية بل وقادت الجهود الدولية في المحافل الدولية، ان العمل المشترك يعطي بعداً أعمق للدبلوماسية وتأثير أكبر في العلاقات الدولية، وكذلك ضرورة اكمال الاتحاد الجمركي لأنه ضرورة



## رؤية

## كلمة رثاء ووفاء

أحمد سيف المشعل -لواء دكتور مدعي عام

انتقل إلى رحمة الله تعالى في بيروت نهاية الشهر الماضي العلامة د.مصطفى العوجي نائب رئيس المجلس الدستوري سابقاً في لبنان (المحكمة الدستورية) والذي أشرف على أطروحتي للدكتوراه، وكانت الأطروحة رقم 51 التي يشرف عليها، رحمه الله، وقد كنت آخر طالب يشرف على أطروحتي للدكتوراه، وكنت أشعر منذ بداية دراستي على يديه أنني في أيد أمينة وقد كنت كذلك حتى إنجاز الأطروحة. ود.مصطفى العوجي غني عن التعريف فقد كان ضمن مؤسسي المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض عندما كان سمو ولي العهد السعودي صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود «وزير الداخلية آنذاك» يرأس مجلس ادارته والذي تحول فيما بعد

وقد جال الفقيد العالم لتدريس القانون وأقنى عمره فيه حيث درس في كل من الصين واليابان والسعودية ومصر وسويسرا والولايات المتحدة الجنائية، حيث أثرى المكتبة القانونية في هذه المجالات جميعاً فقد كتب في علم الإجرام والنظرية العامة للجريمة والضابطة العدلية والتأهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية. كما كتب في دعاوى الغبن والصيغ القانونية وأصول المحاكمات الجزائية والقانون الجنائي العام وحقوق الإنسان في الدعوى الجزائية وغيرها كثير، وقد كان آخر مؤلف له في العام الماضي بعنوان «القاعدة القانونية في القانون المدني» وعمره يناهز الخامسة والثمانين حيث أهداني، رحمه الله، نسخة منه، وهكذا شأن الكبار لا يتوقفون عن العطاء حتى نهاية حياتهم.



باسل الجاسر  
aljaser\_b08@hotmail.com  
تويتر @baselaljase

## القبض قبض سواء كان صديقكم أو خصمكم

معلومات خطيرة تلك التي كشفها النائب صالح عاشور في استجوابه لسمو الرئيس والمتعلقة بتحويلات وإيداعات ضخمة بالمستندات والأدلة الدامغة، ومرت على البنوك والبنك المركزي مرور الكرام بينما في السابق قامت الدنيا ولم تقعد عندما اقتنص البعض على خلفية مواقف سياسية وكشفها خبير صحافي، والغريب العجيب أن الذين اتهموا آنذاك بأنهم قبضة جميعاً كانوا من خصوم المعارضة! ونقول ربما تكون الصدفة، ولكن النائب عاشور كشف عن معلومات خطيرة وبالمستندات التي لا تقبل الشك وهي لا تقل أهمية عما اتهم به نواب الوالاة سابقاً، بل هي أكثر أهمية وخطورة، ذلك أن فيها تحويلات من الخارج فالبعض من الداخل يصنف في أسوأ الأحوال على أنه رشوة، بينما القبض لكونه رشوة يتغير شهباء خيانة الوطن وأهله، لذلك فإنني أتطلع ومعني الكثيرون من أهل الكويت لأن تحال هذه الاتهامات التي أثارها النائب عاشور للجنة التحقيق التي شكلتها كتلة الأغلبية في قضية الإيداعات للتحقيق فيها والوقوف على حقيقتها على أقل تقدير، خصوصاً أن اللجنة مازالت في طور التحقيق فلا بأس من أن تبحث هذه الاتهامات في طريقها.

بيد أن الواضح ومنذ أن أثار النائب عاشور اتهاماته ومن قبل الاستجواب وهي لا تحرك ساكناً لدى نواب الأغلبية لا من قبل الإسلاميين ولا المحافظين ولا لدى المستقلين، ولم نجد منهم إلا الصمت المطبق المثير للشكوك والريبة التي تطال نواب الأغلبية بشكل مباشر وفي أحسن الأحوال وعند تحسين النوايا لأبعد مدى فإنها ستطال مقربين منهم، وفي الحالتين إذا استمر الصمت وتواصل فإننا سنكون أمام فضيحة فعلية لا تقل خطورة عما أثاره ذلك الخبر الصحافي، وسيظهر مدى مزاجية نواب الأغلبية وتحكم الهوى في قراراتهم وتوجهاتهم وسيسجلها التاريخ عليهم بل ستكون وصمة عار في سجلهم بالدنيا لدى الناس وبالأخرة عند العزيز

الرقيب، وسيسجلون سابقة خطيرة تتمثل في أن القبض لا يكون ولا يصير قبضاً إلا إذا كان من الخصوم، أما إذا كان القبض من الأتباع والمقربين فيقولون له بالهناء والعافية ويوفرون له الحماية ويقولون له هذا ليس قبضاً، بل هدية مباركة حتى ولو أتى المال من خارج حدود الوطن بينما الواقع ومقتضيات الأمانة أن ينظر للجريمة كجريمة بغض النظر عن شخص من قام بها، وهذا ما قضى به الشارع عز وجل كما قضت به القواعد القانونية.. فهل من مدرك؟